علم اصول الفقه

معانی حرفی ۸-۱۲-۹۴ ۷۰

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادوي الطهراني

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

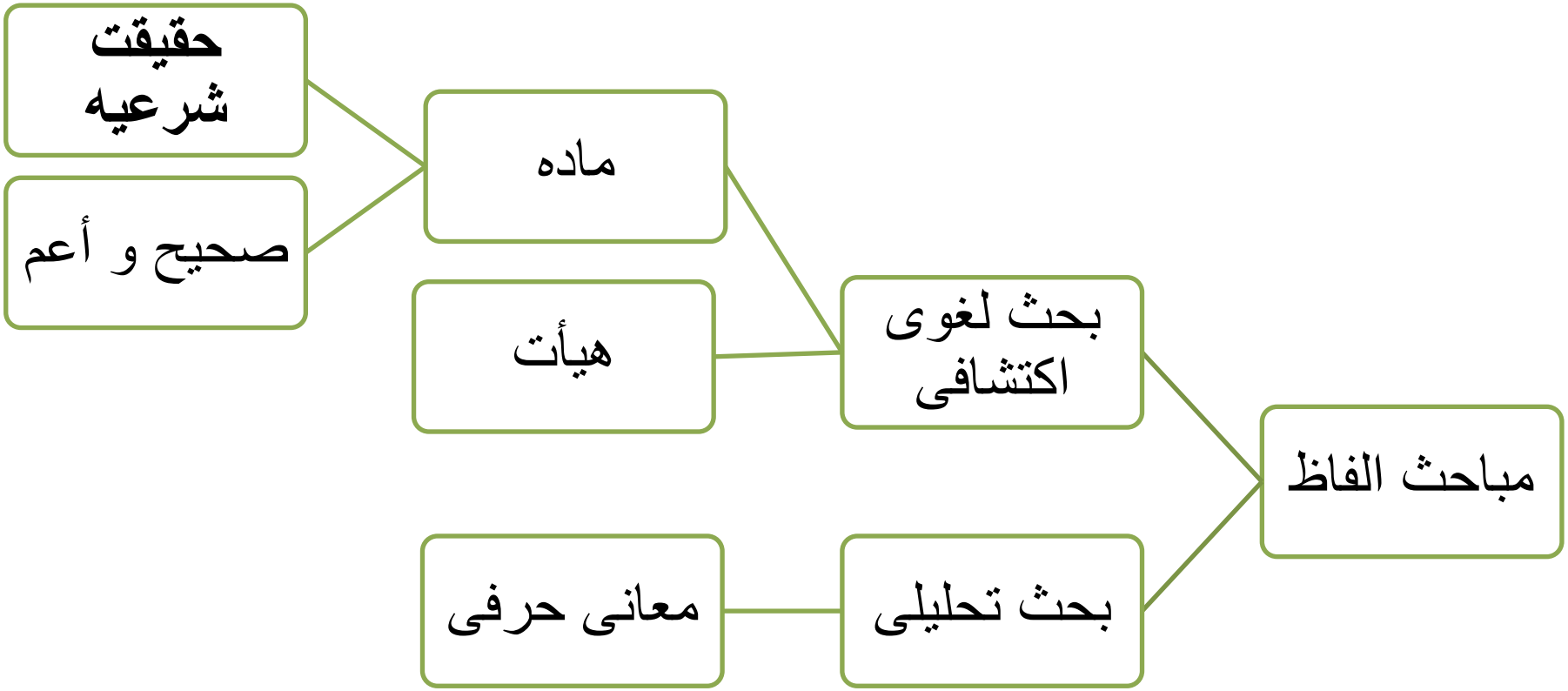

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

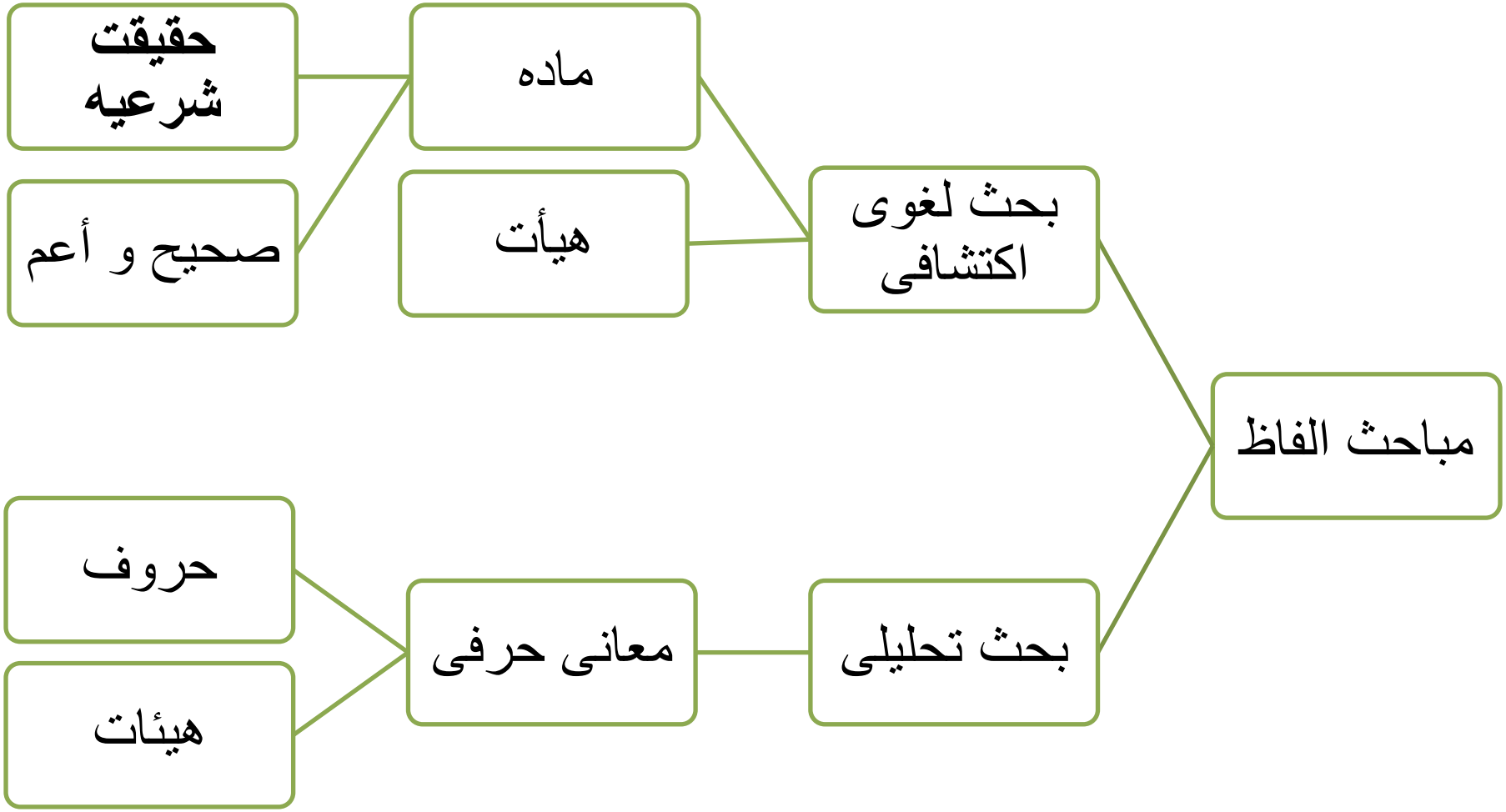

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

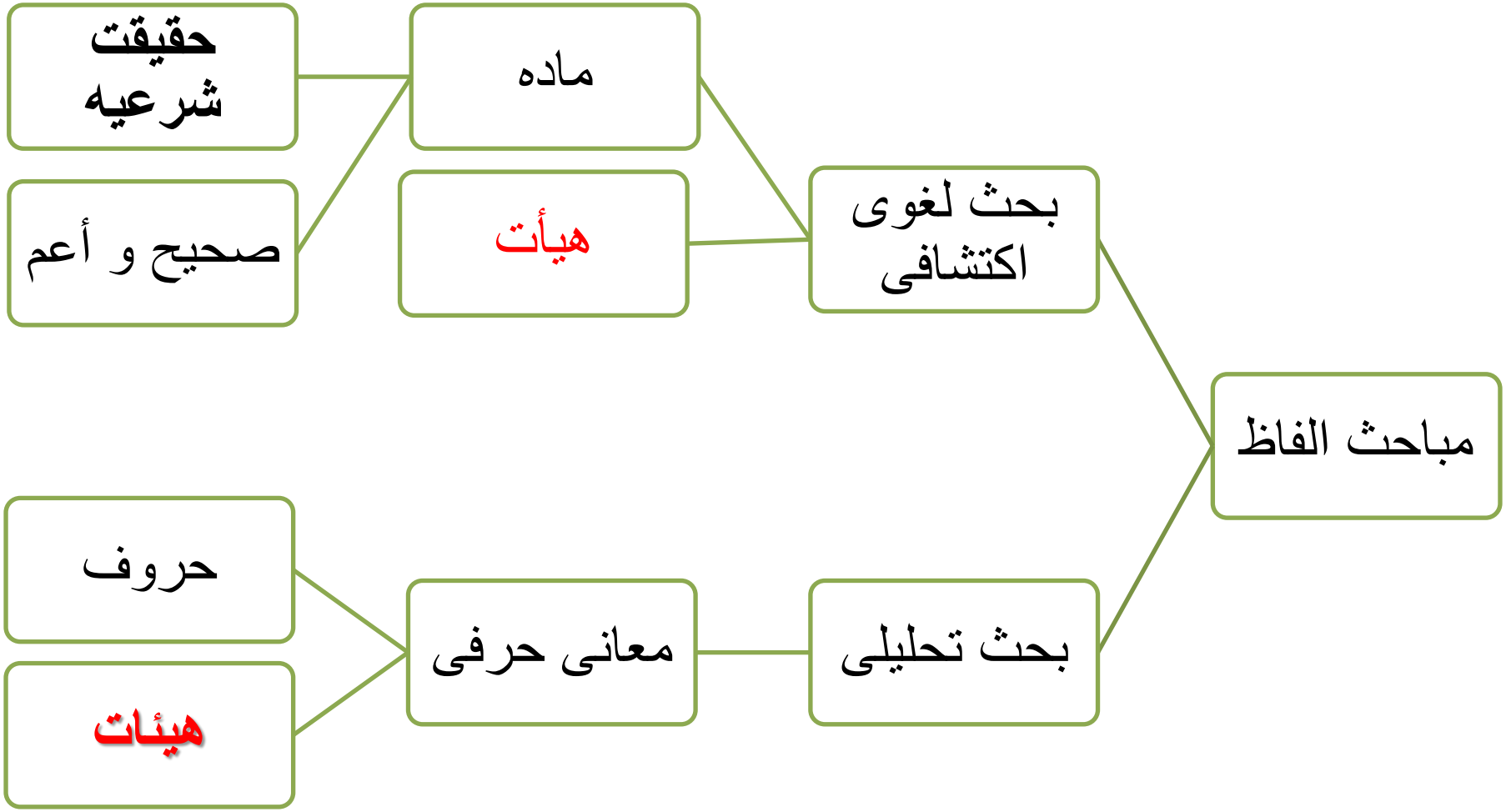

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

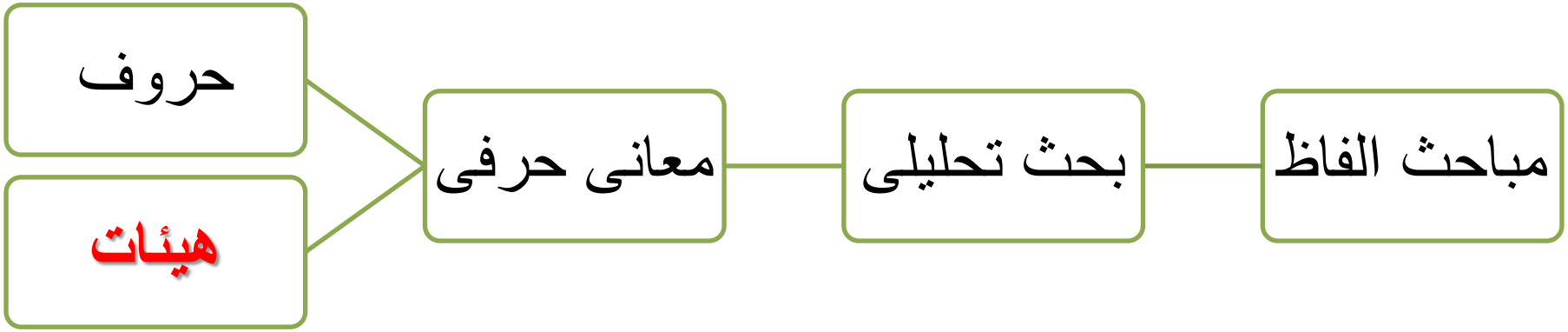

۲ـ تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ

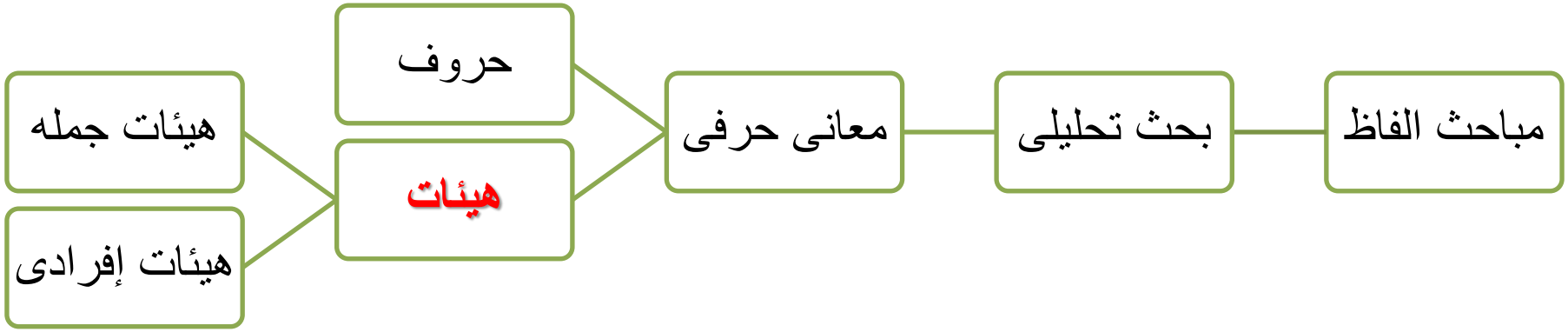

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

هيئات الجمل

الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

البحوث اللفظية التحليلية

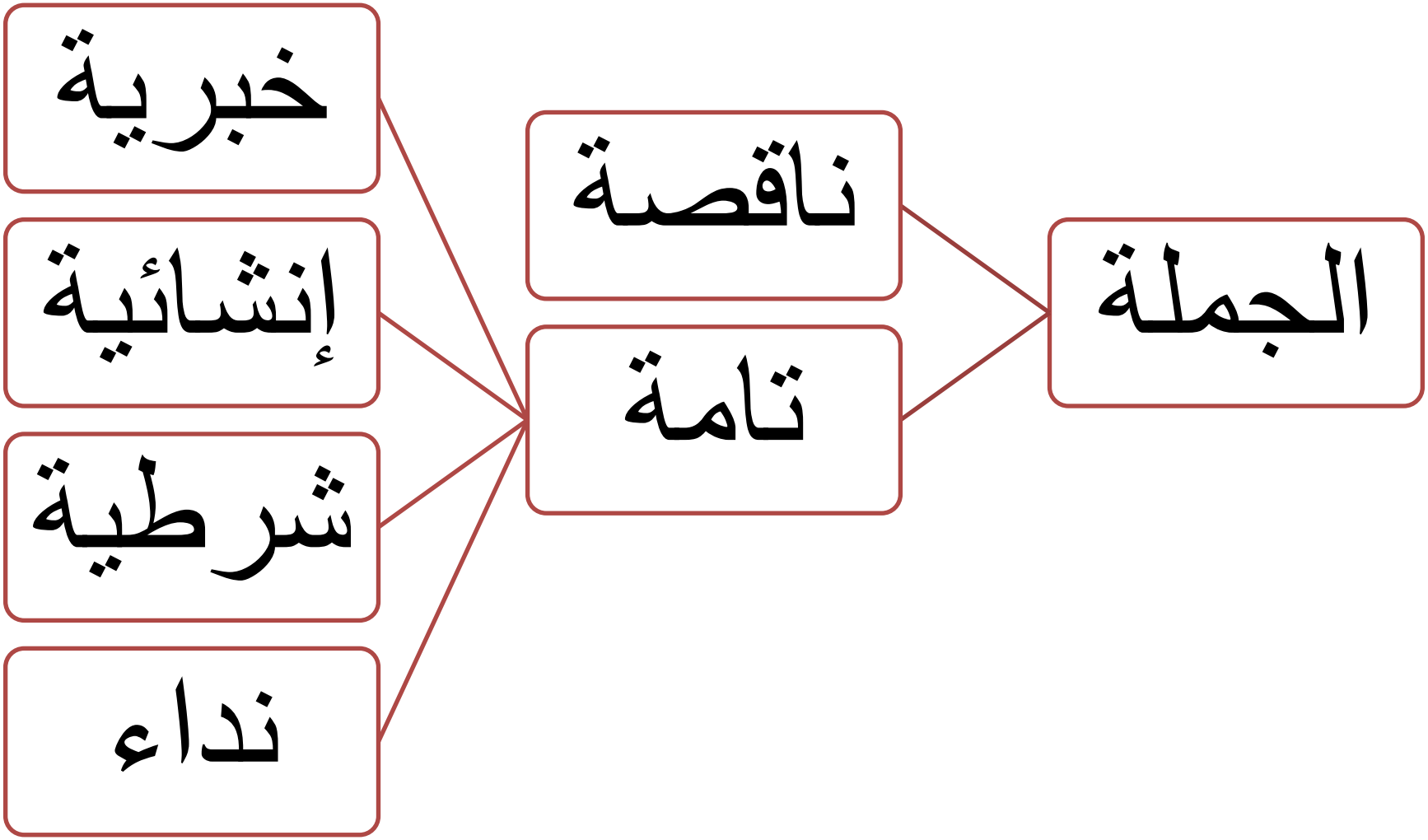

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

البحوث اللفظية التحليلية

الهيئة: التركيب الخاصّ لمفردات معيّنة من حروف أو كلمات

الهيئات

- هيئات الجمل
- الهيئات الإفرادية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٢- الهيئات الإفرادية

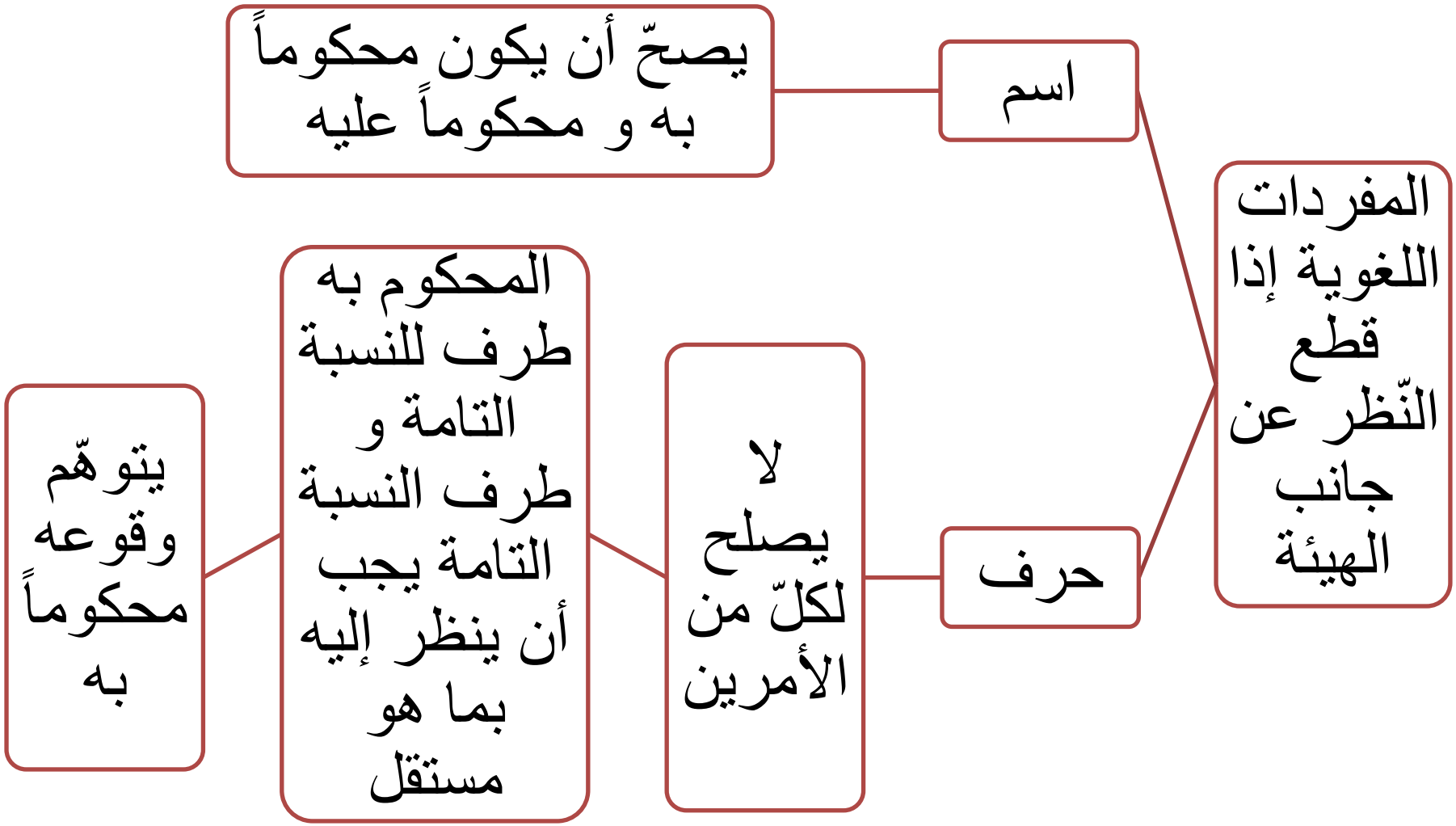

١٠ بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

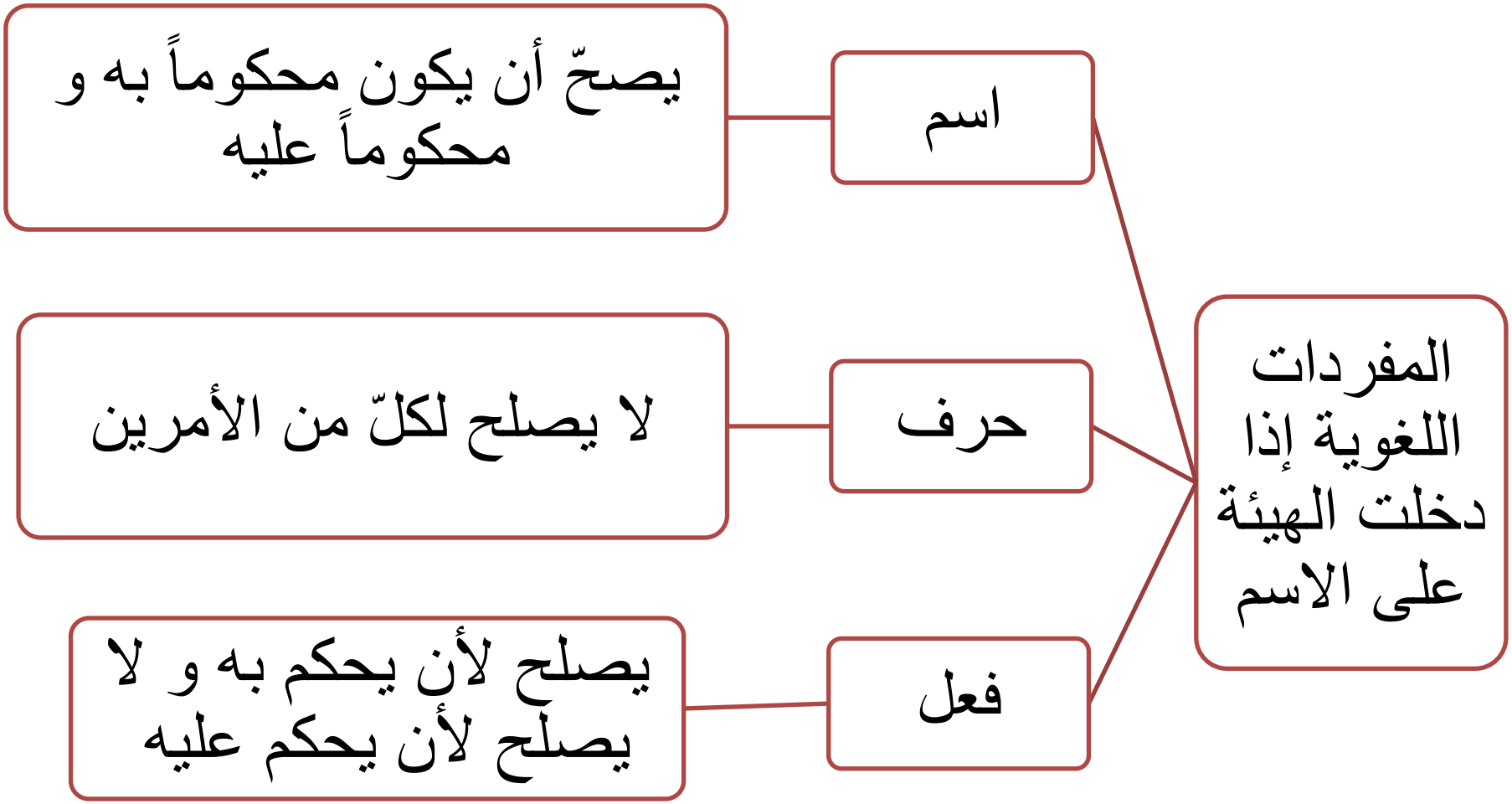

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

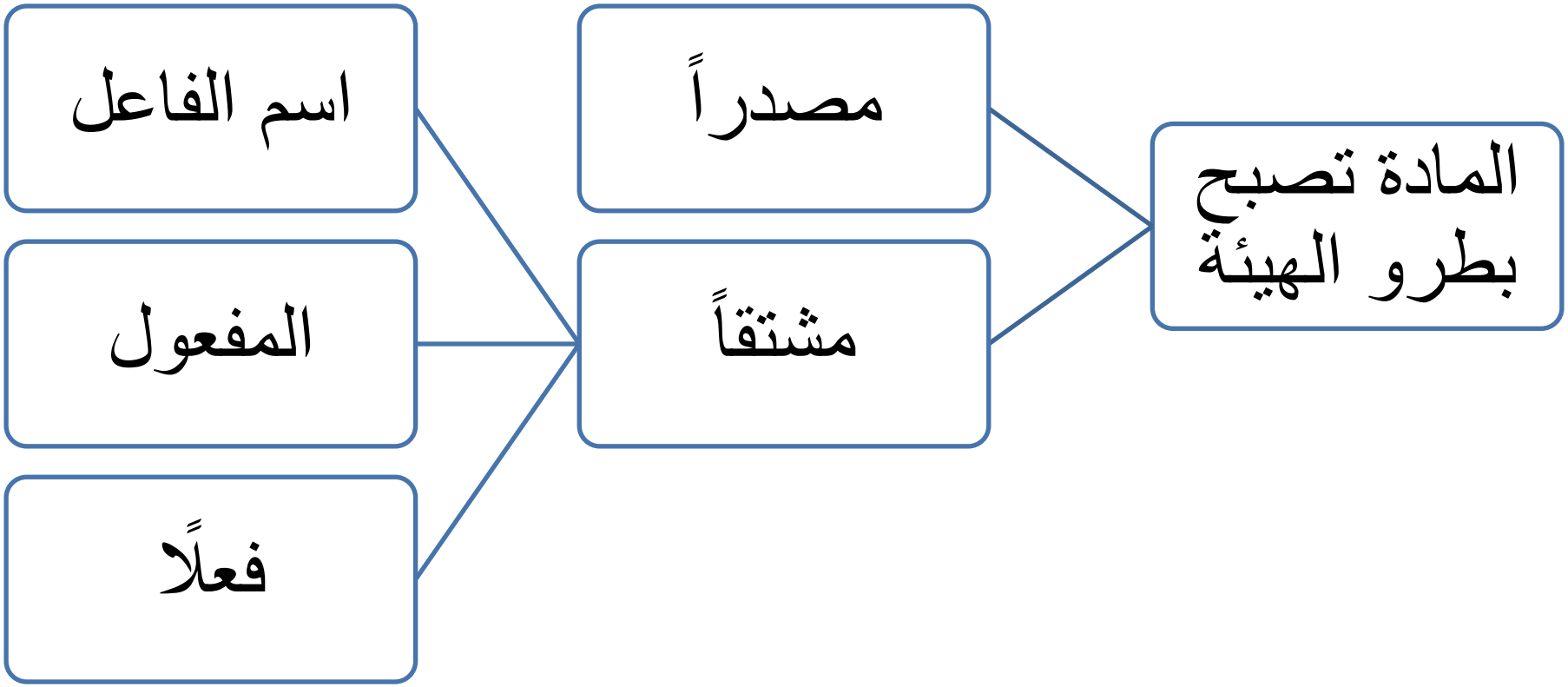

 بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٥

٢- الهيئات الإفرادية

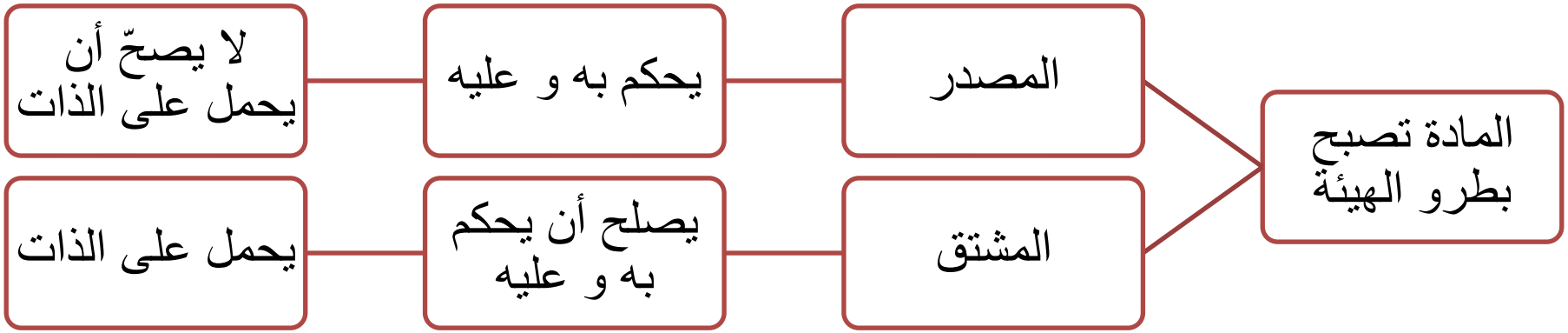

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

البحوث اللفظية التحليلية

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

١- هيئة الفعل

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٦

١- هيئة الفعل

- و بلحاظ هذه المسلَّمات يبطل ما نقل عن المحقق النائينى (قدس سره) من أنَّ **هيئة الفعل تدلّ على نسبة تامة هى نسبة الحدث إلى فاعله على نحو التحقق**،
- و كذلک ما أفيد من قبل السيد الأستاذ- دام ظلّه- من أنَّ مفاده قصد الحكاية،

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- **هيئة الفعل الماضى** موضوعة لإفادة تحقق المادة و النسبة المأخوذة فيه نسبة تحققية و لذا قلنا بدلالته على الزمان التزاماً فيما إذا كان اخبارا
-
- **هيئة الفعل المضارع** فهى موضوعة للنسبة التلبسية بمعنى أنه يفيد تلبس الفاعل بالمادة فعلا و اما ما ذكره النحويون من كونه مشتركا بين الحال و الاستقبال فقد عرفت بطلانه سابقا و ان الدلالة على الاستقبال لا بد و أن تكون بمعونة كلمة سين أو سوف
-
- **صيغة الأمر** فهى دالة على النسبة الإنشائية الإيقاعية فقط

أجود التقريرات، ج١، ص: ٨٧-٨٨

صفت و موصوف

رجلٌ عالمٌ

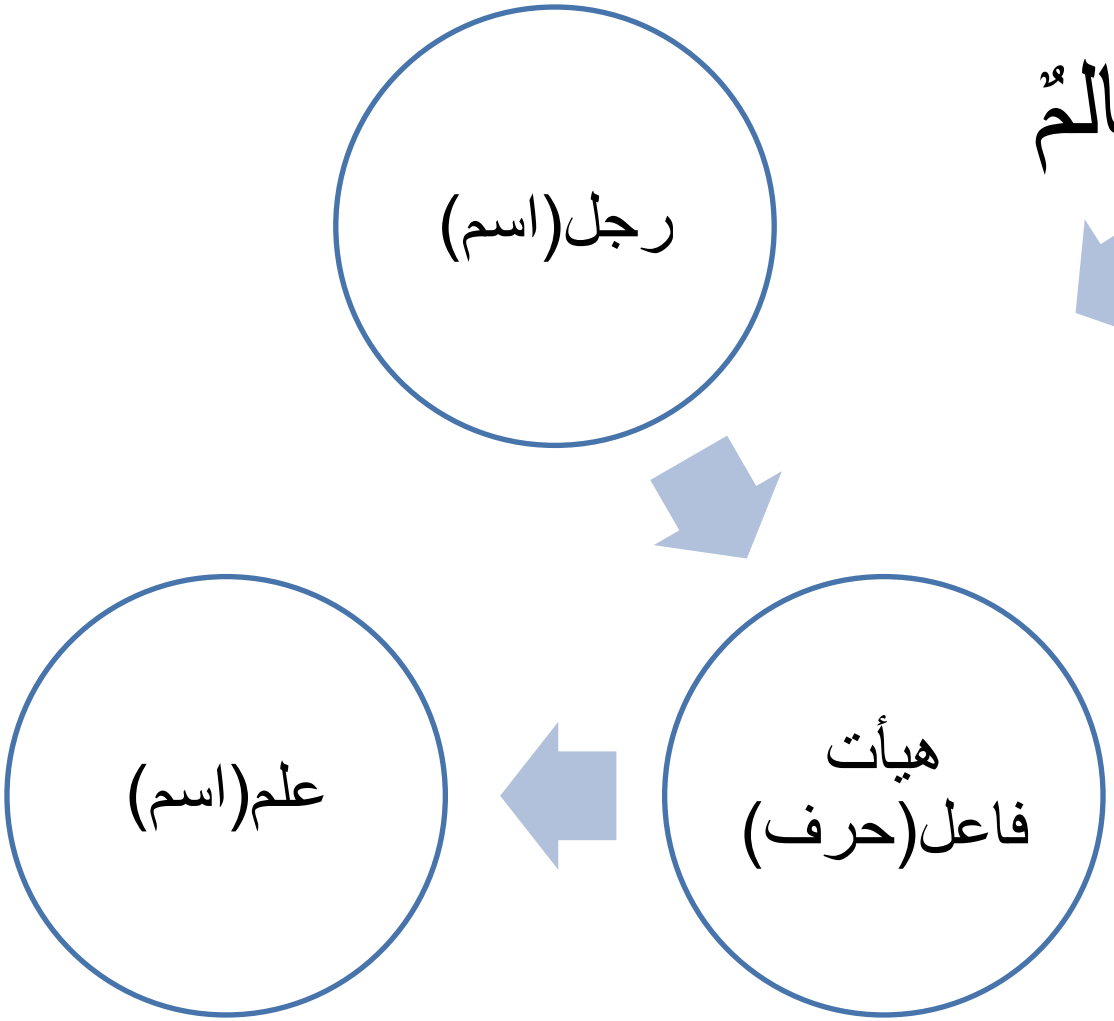

جمله اسميه

زید عالمٌ

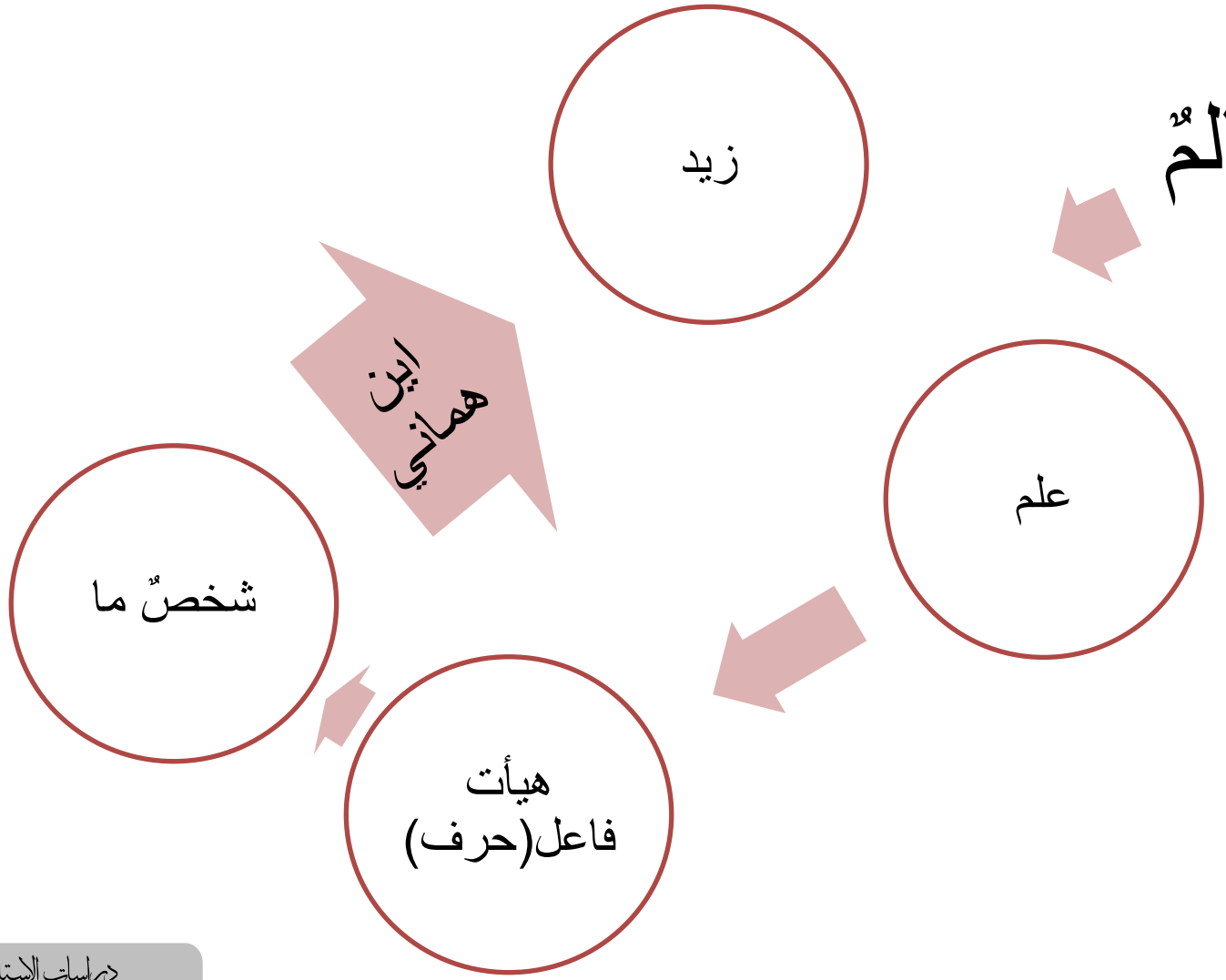

جمله فعليه

علم زيد

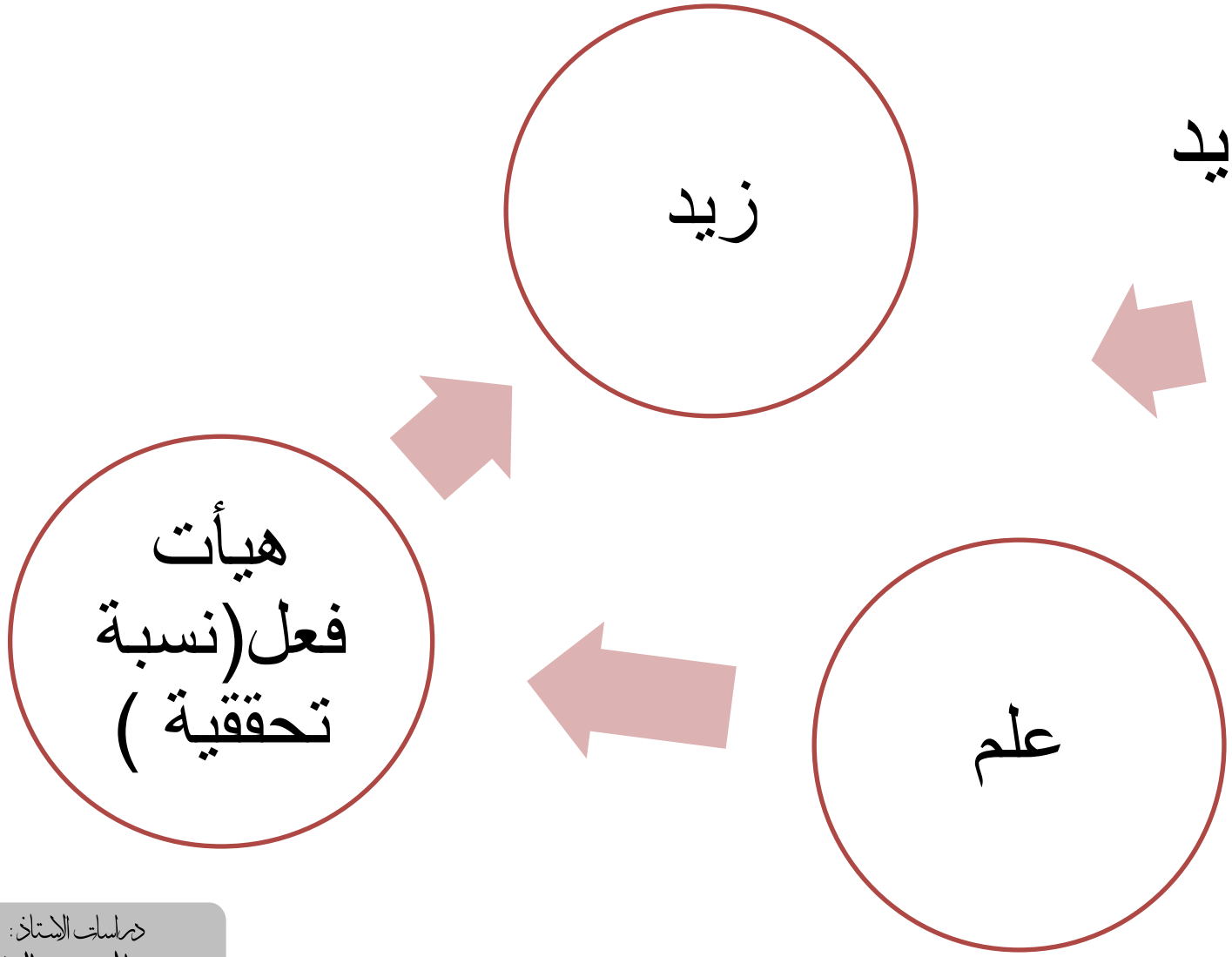

جمله فعليه

يعلم زيد

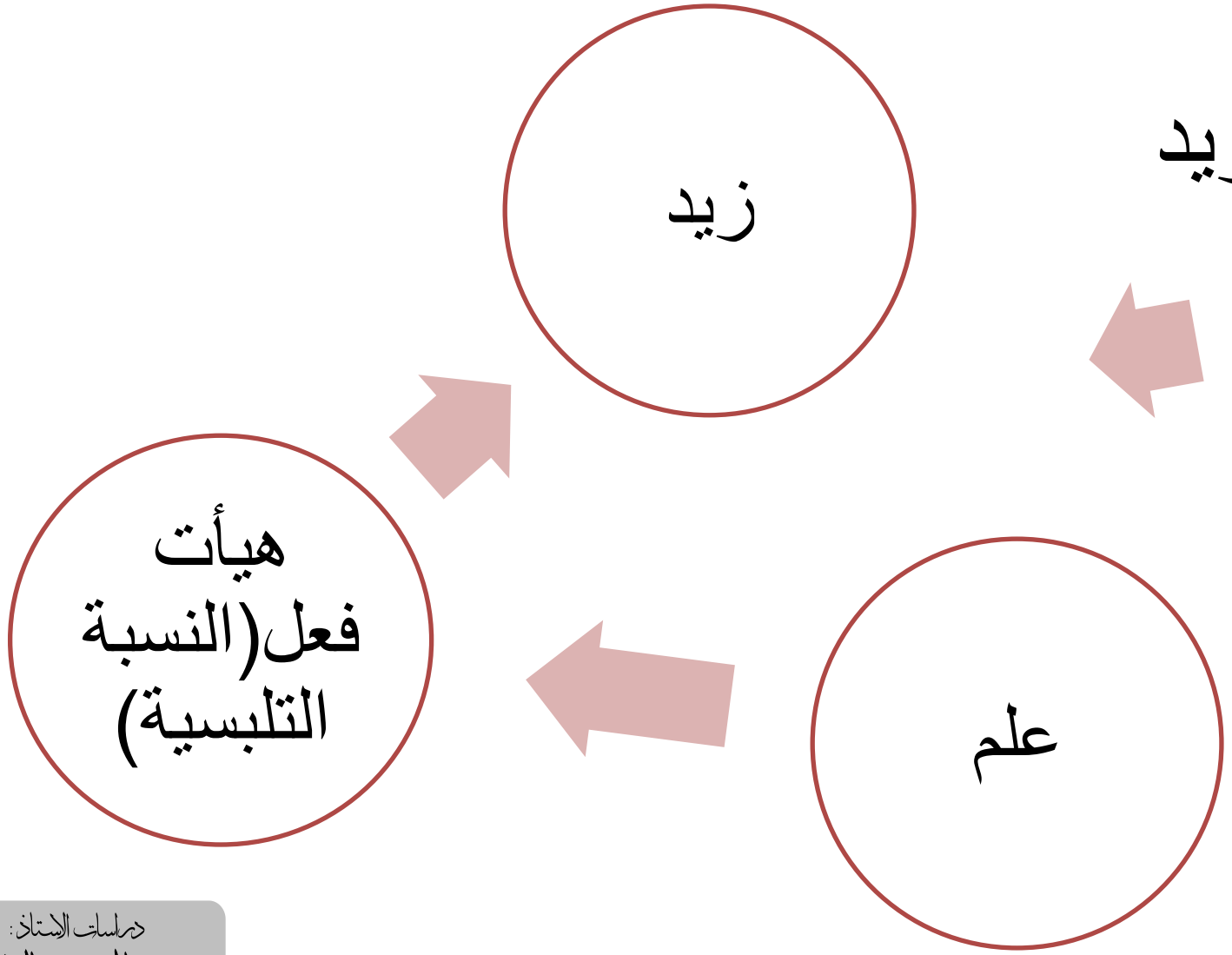

جمله فعليه

إعلم (زيد)

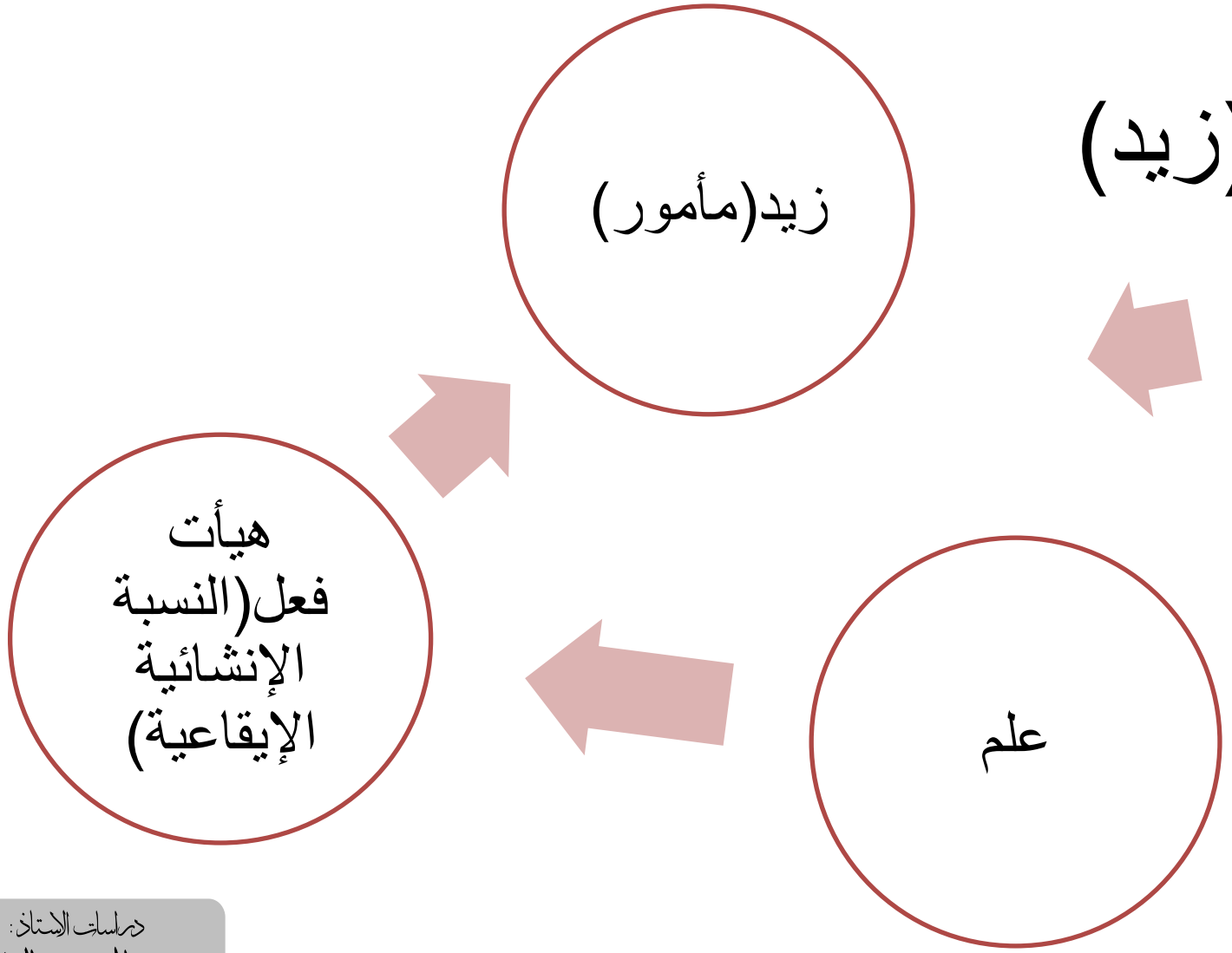

جمله فعليه

إعلم (زيد)

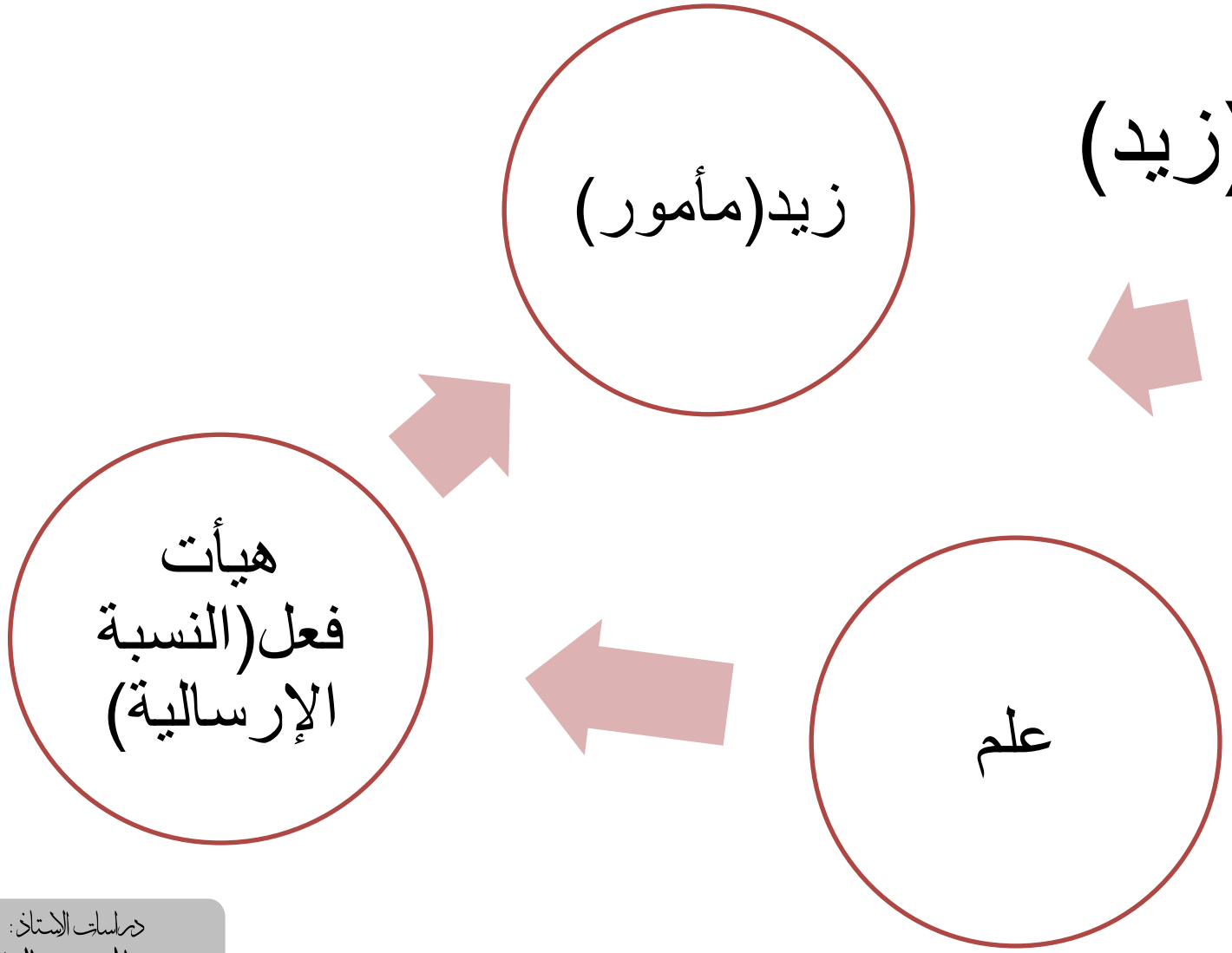

١- هيئة الفعل

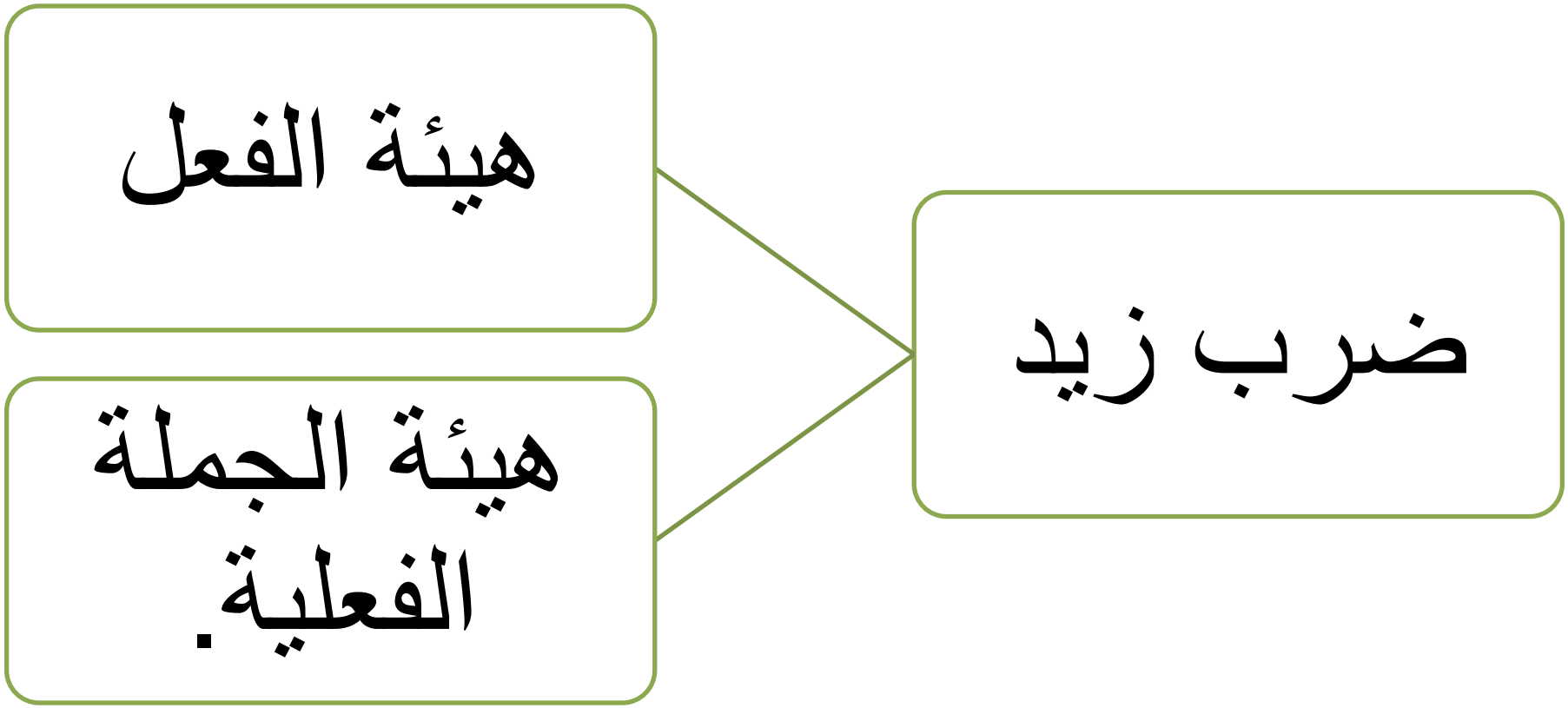

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

- و الالتزام بدلالة الهيئة على النسبة الناقصة و أحد الطرفين معاً غريب أيضا، و لازمه انفهام ذات مبهمة من الفعل و **هو خلاف الوجدان**.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٧

١- هيئة الفعل

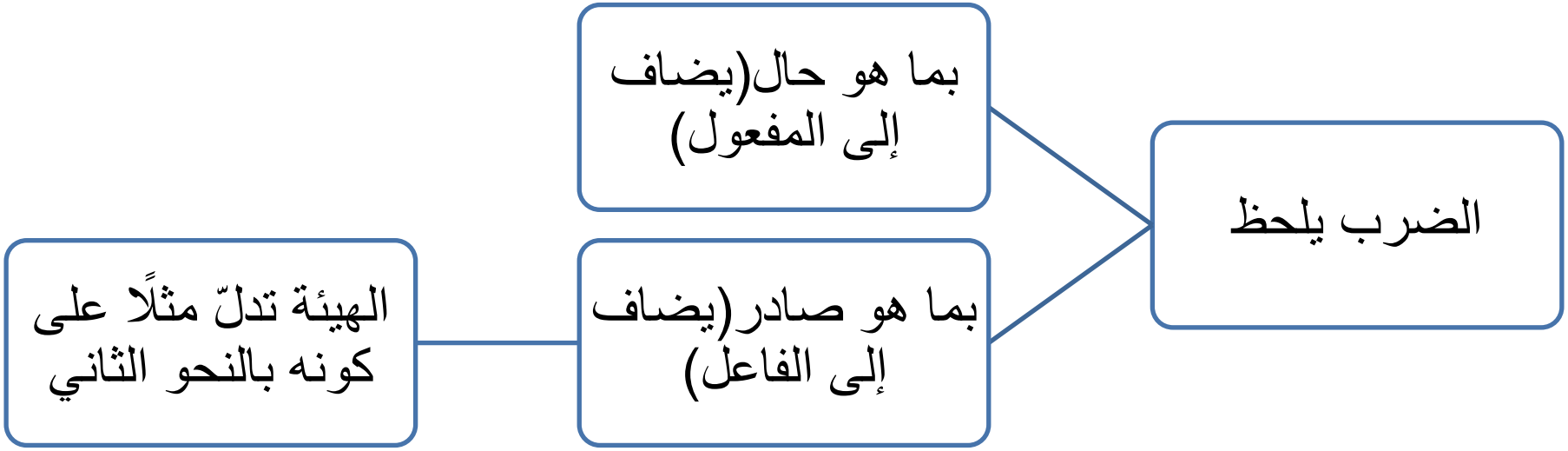

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٨

١- هيئة الفعل

الكلمة التي تتركّب من دالين أحدهما الهيئة و الآخر المادة

الركن فيها بحسب إفادة مجموع الدالين لمجموع المدلولين المادة.

الركن هو الهيئة.

١- هيئة الفعل

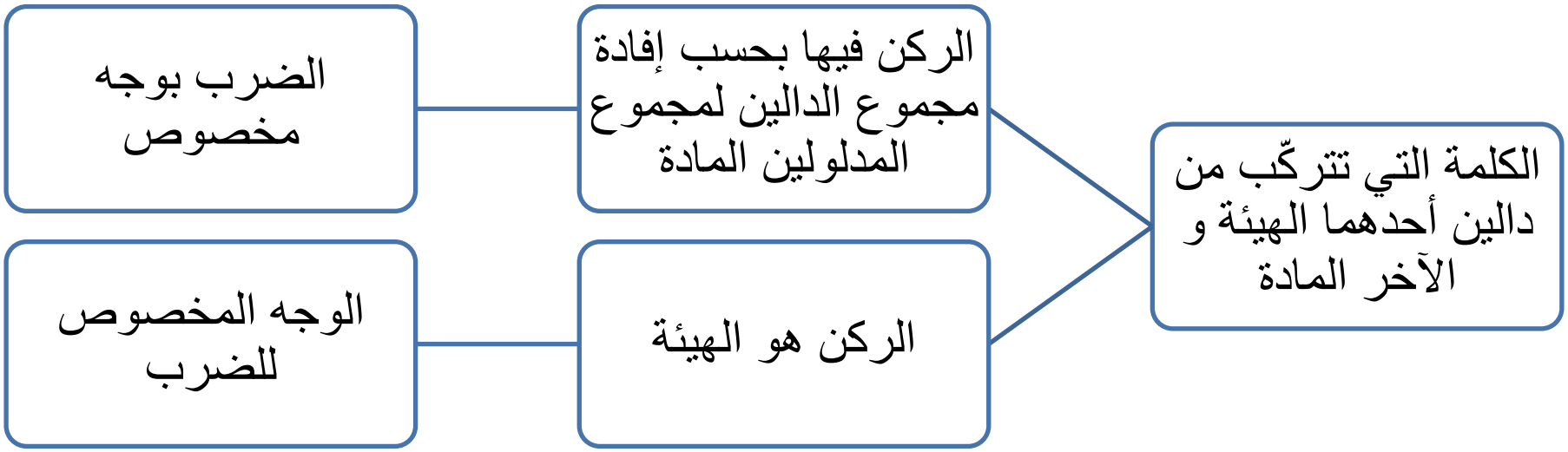

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

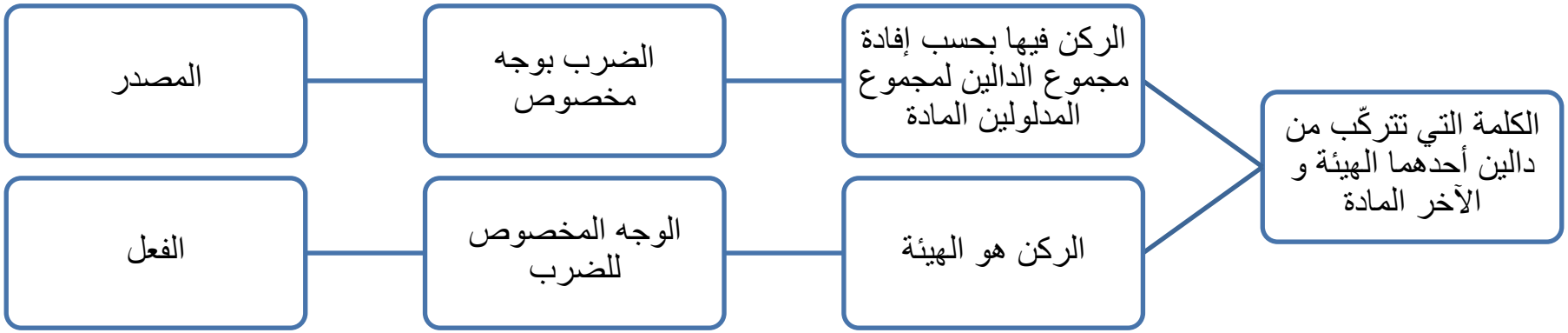

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

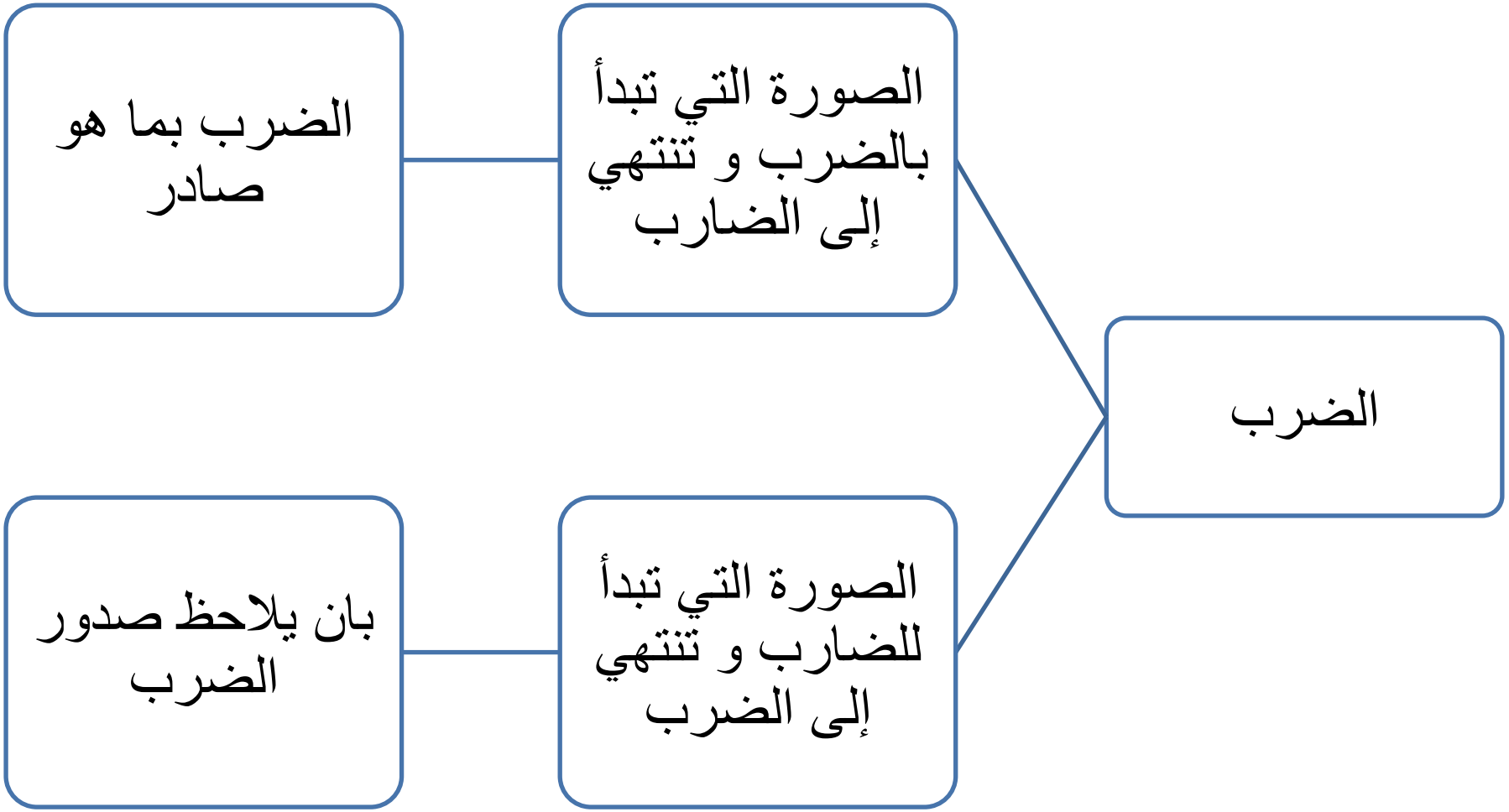

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٠

١- هيئة الفعل

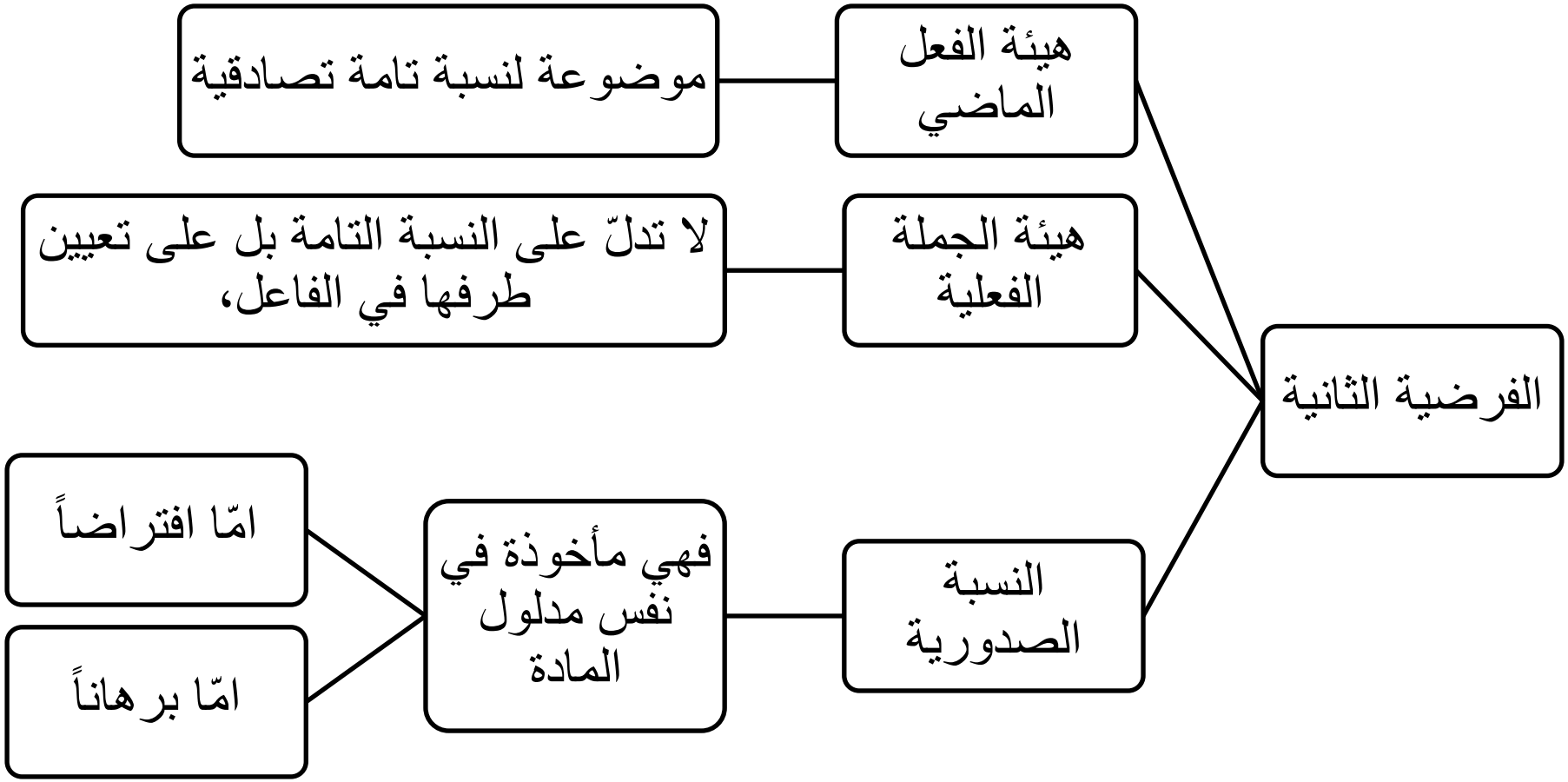

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٠

البحوث اللفظية التحليلية

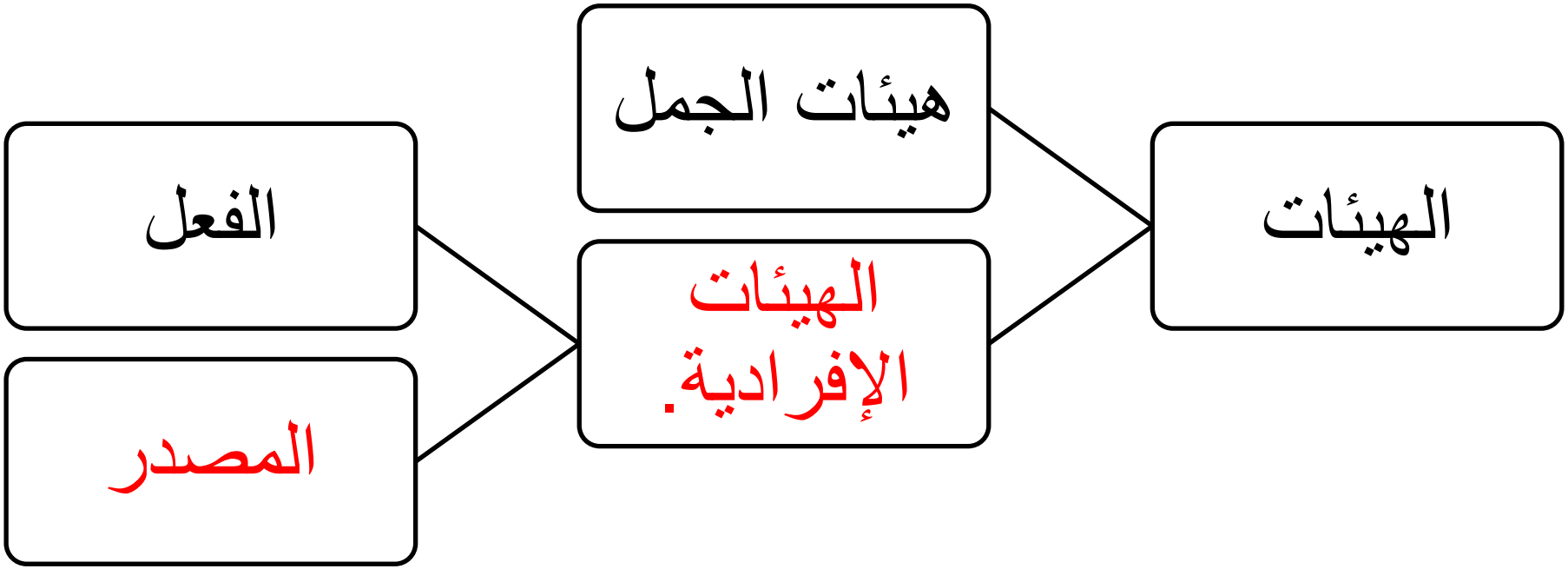

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٢٦٣

٢- هيئة المصدر

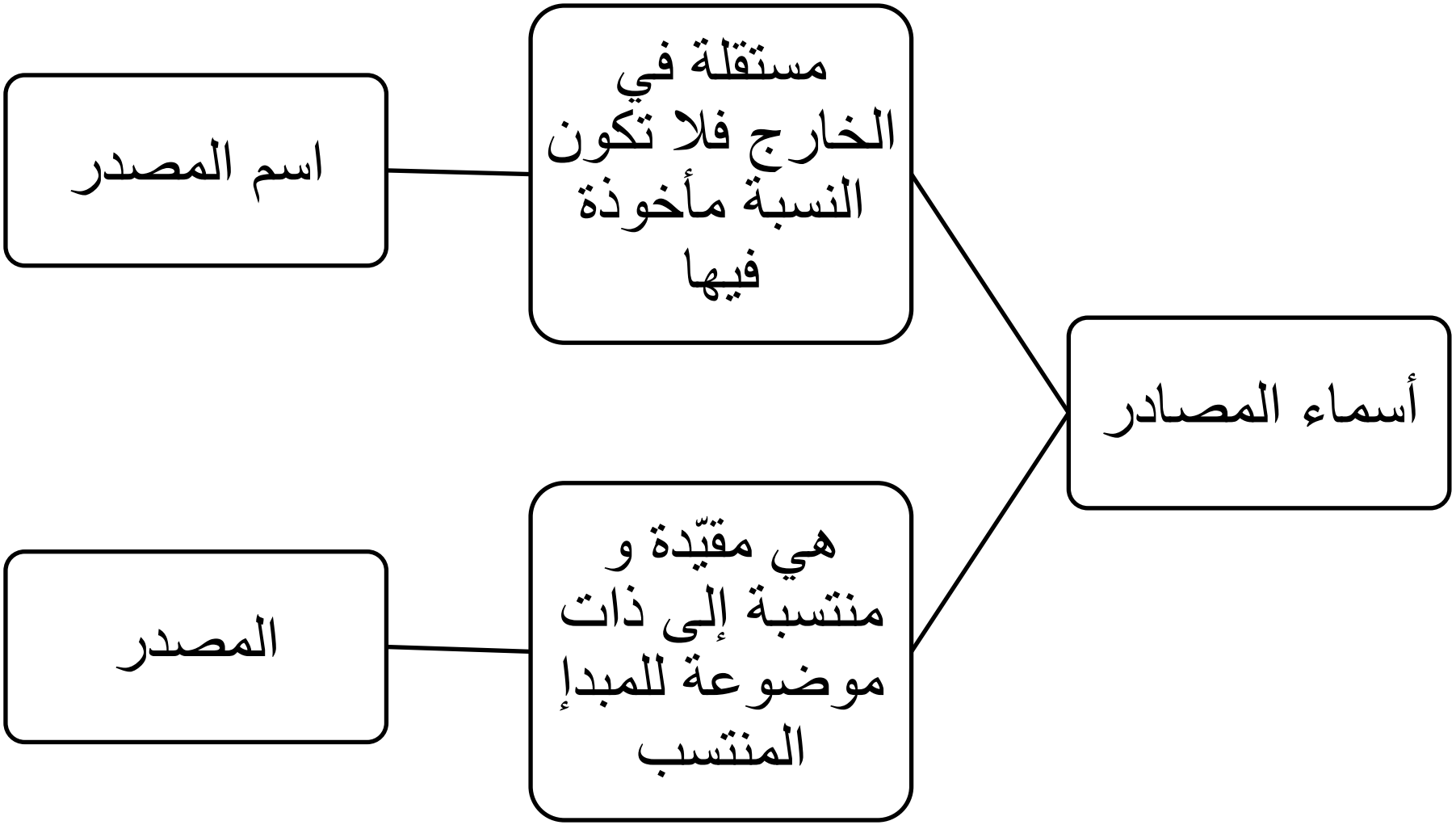

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٦

٢- هيئة المصدر

- المحاولة الثانية: ما أفاده المحقق النائينى (قدس سره) من أنَّ هيئة المصدر وضعت للتمييز بين اسم المعنى المصدرى و المعنى المصدرى، حيث أن اسم المصدر موضوع للدلالة على الحدث ملحوظاً غير منتسب إلى ذات و هيئة المصدر موضوعة لنفى ذلک اللحاظ و إِلغاء عدم الانتساب.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٦

٢- هيئة المصدر

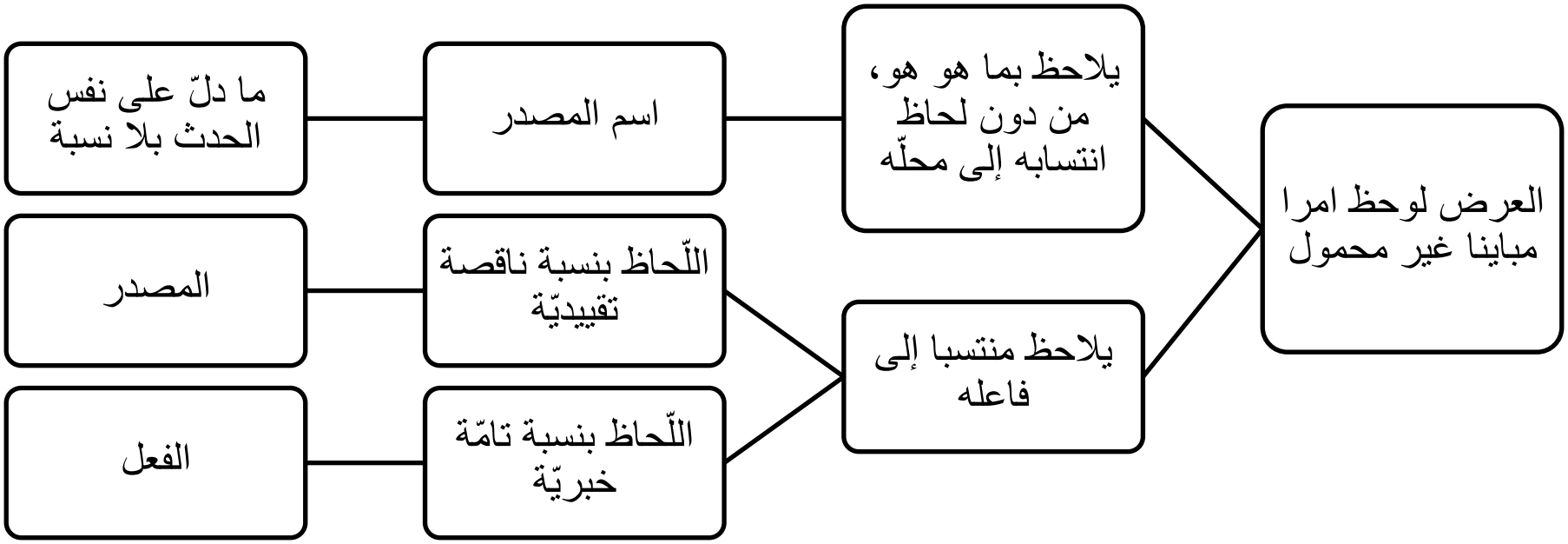

فوائد الاصول ؛ ج١ ؛ ص٩٧

٢- هيئة المصدر

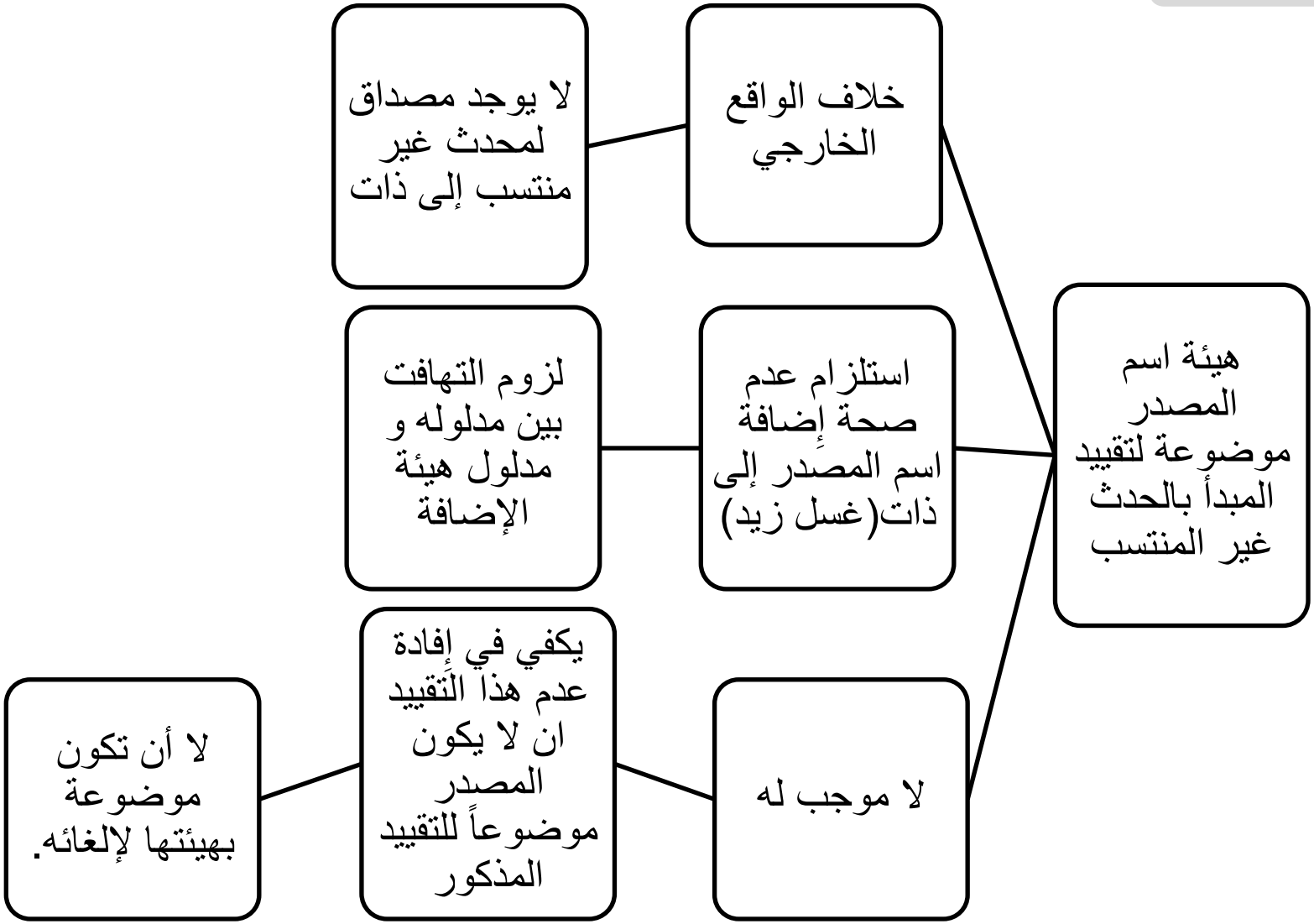

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٦

٢- هيئة المصدر

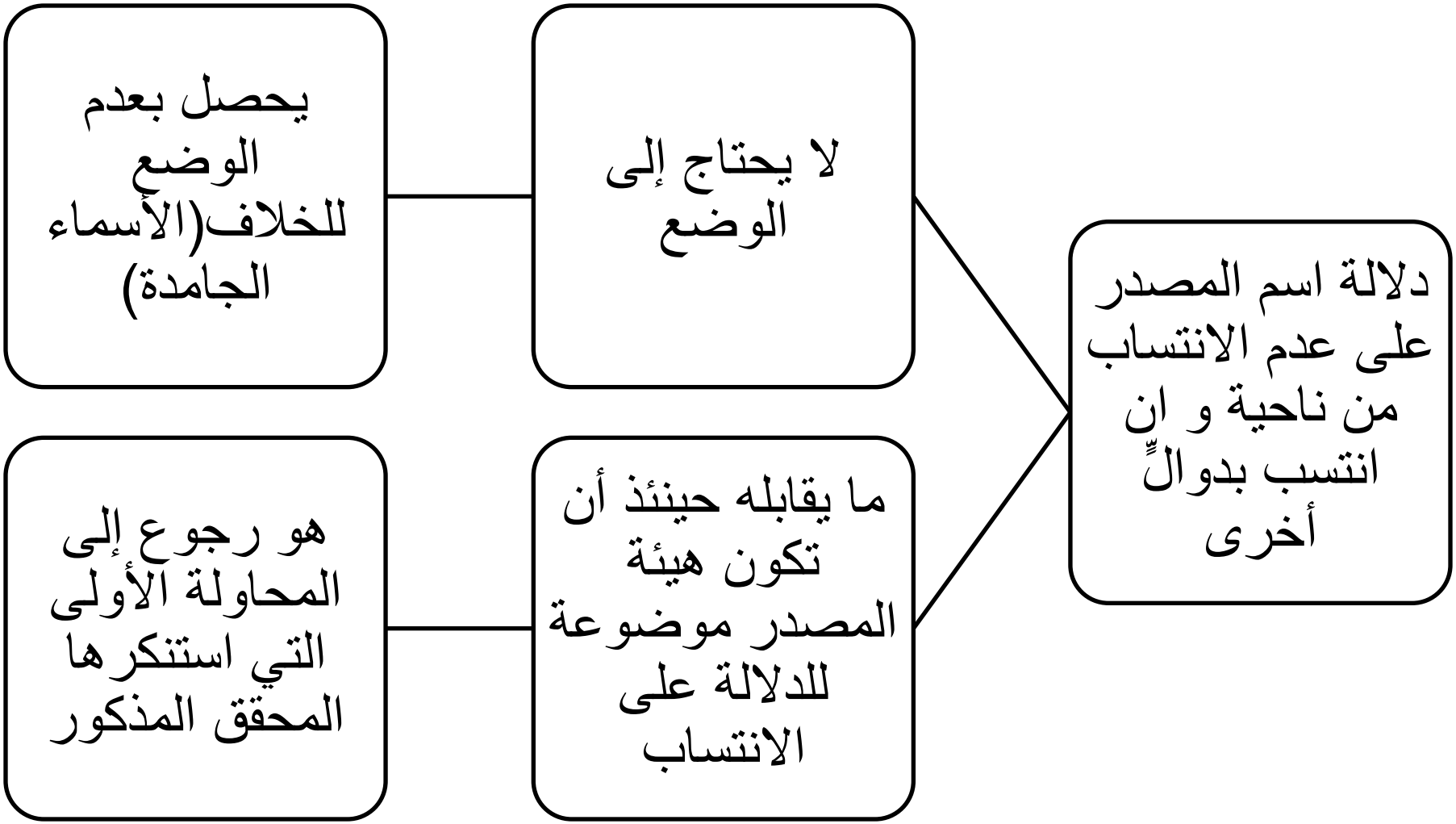

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٧

١- هيئة الفعل

الكلمة التي تتركّب من دالين أحدهما الهيئة و الآخر المادة

الركن فيها بحسب إفادة مجموع الدالين لمجموع المدلولين المادة.

الركن هو الهيئة.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

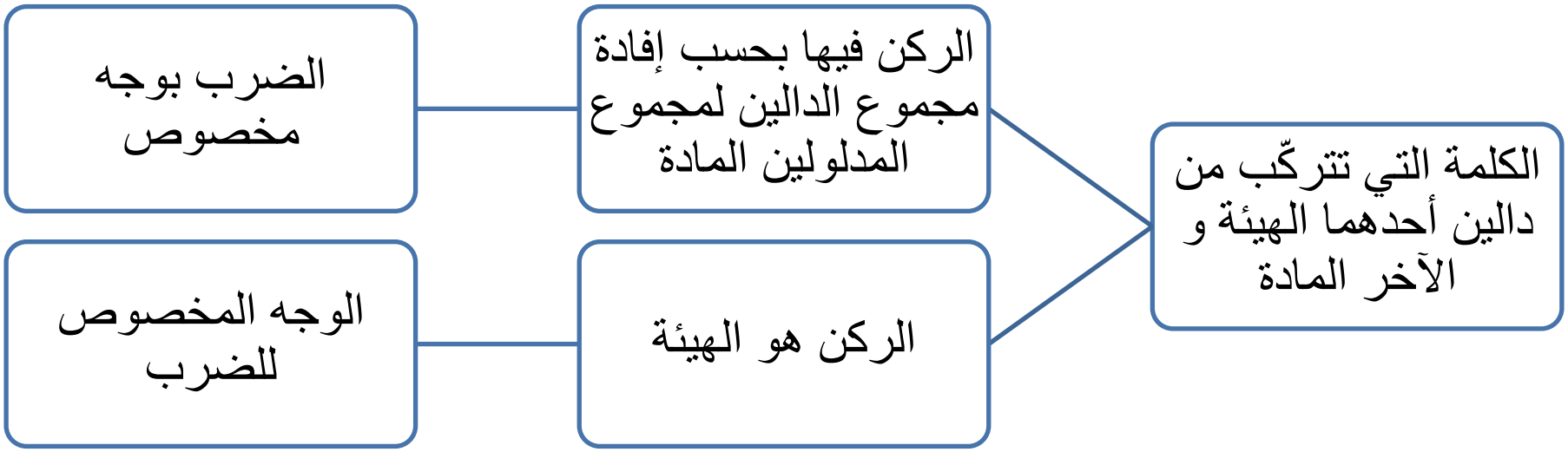

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

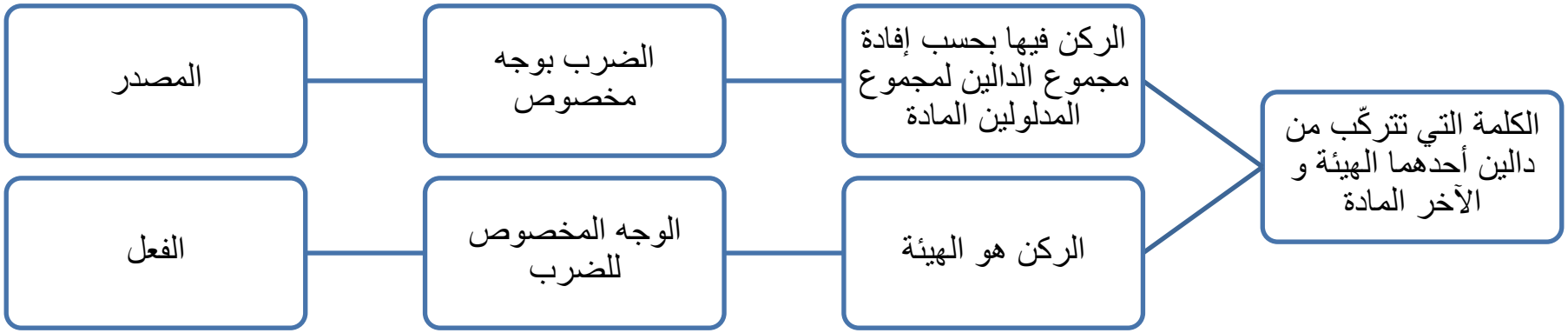

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٠٩

١- هيئة الفعل

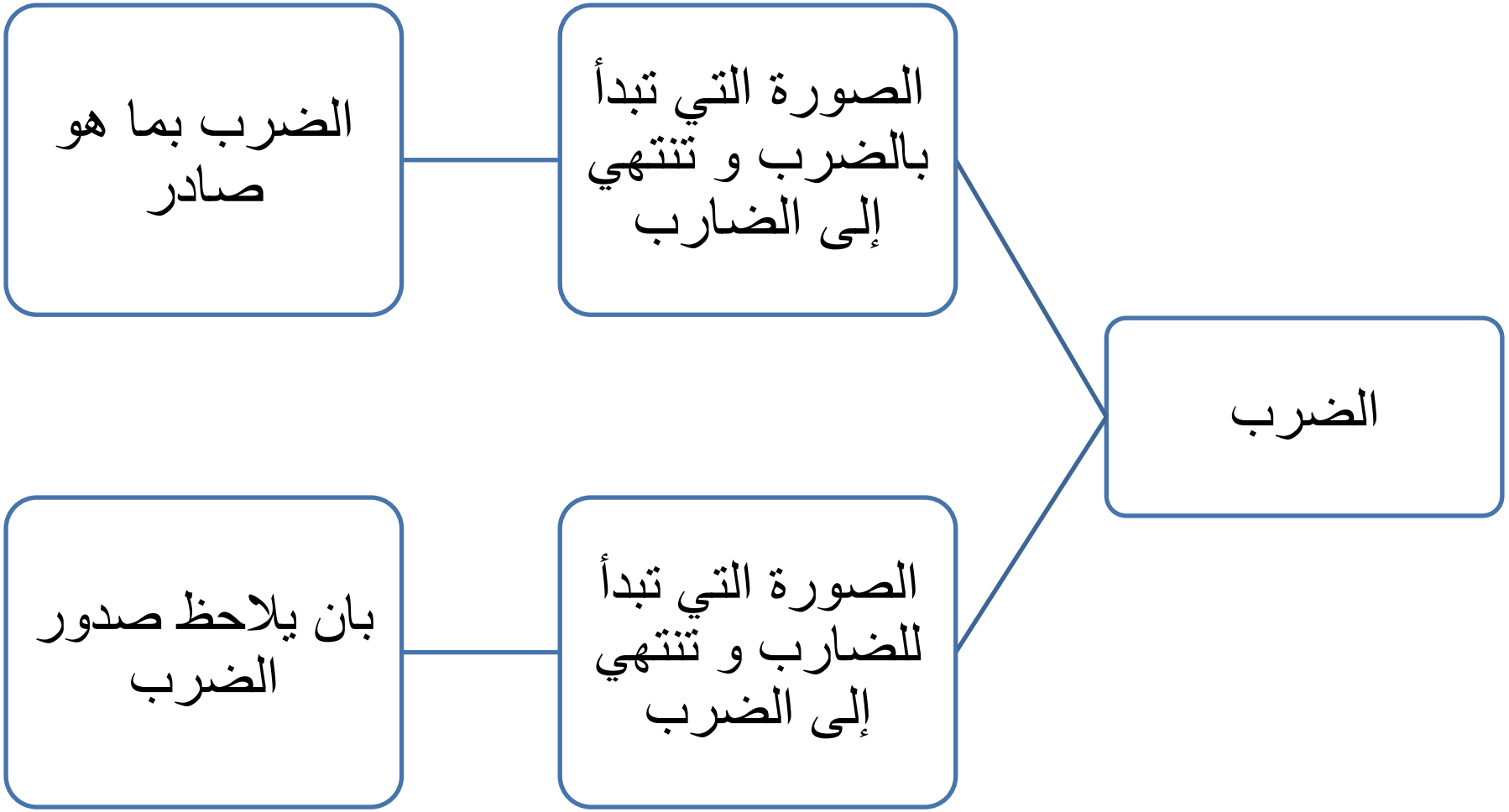

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٠

٢- هيئة المصدر

- و يمكن تصوير دلالة الهيئة المصدرية على معنى حرفى **بنحو ثالث** يختلف عن الوجهين السابقين، و لعلّه هو المحصل الحقيقى لهما، و هذا الوجه هو ما أشرنا إليه فى الجهة السابقة من كون **الهيئة موضوعة للدلالة على خصوصية فى مدلول المادة قائمة به قيام المعنى الحرفى بالمعنى الاسمى من دون أن تكون هذه الخصوصية نسبة بالمعنى الّذى يحتاج إلى طرفين، و لا تكون الذات على هذا مأخوذة فى مدلول الهيئة أصلًا.**

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٧

٢- هيئة المصدر

- و تندفع بذلک جلّ الإشکالات السابقة، و یعقل التمییز علی أساس ذلک حینئذ بین المصادر و أسماء المصادر باعتبار وضع هیئة المصدر لما ذکرناه و **عدم وضع هیئة اسم المصدر لشیء و تمحضه فی مدلول المادة** فتکون النسبة بین المدلول الجمعی للمصدر و المدلول الجمعی لاسم المصدر نسبة الکلّ إلی الجزء،

٢- هيئة المصدر

- و على هذا الأساس لا معنى لافتراض وحدة الصيغة للمصدر و لاسم المصدر، فانَّ هذا انَّما يتعقّل إذا فرضنا التباين بين المعنيين و لو بلحاظ مفاد الهيئة، فيمكن افتِراض صيغة واحدة موضوعة لكلّ منهما على نحو الاشتراك اللفظى،
- و امّا إذا كان الفارق بينهما مجرّد تمحّض اسم المصدر فى الدلالة على مَدلول المادة و زيادة المصدر على ذلک فمع وحدة الصيغة و كون هيئتها موضوعة لمعنى إضافى لا يحصل التمحّض فلا يمكن جعلها بلحاظ اسم المصدر.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٧

٢- هيئة المصدر

- و ليس الكلام فى التفرقة بلحاظ مرحلة المدلول التصديقى حتى يقال أنَّها تكون اسم المصدر حين لا يراد من هيئتها شيء و إنَّما الكلام فى التفرقة بين المصدر و اسمه فى مرحلة المدلول التصورى.

- **و لكن الصحيح أنَّه لا معين لكون هذا المعنى الإضافى مدلولًا لهيئة المصدر.**

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٧

٢- هيئة المصدر

- ثمَّ انَّه يمكن أن يستدل على وضع زائد لهيئة المصادر بعدة وجوه:
- منها- انّا نرى الفرق بحسب الوجدان بين المصادر و بين أسمائها. و هذا لا يكون إِلَّا على أساس أخذ معنى نسبى فى مدلول المصدر.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٨

٢- هيئة المصدر

- و هذا الوجه لو تمَّ لكفى فى أداء حقّه افتراض أخذ النسبة فى مدلول المصادر المزيدة مع عدم أخذها فى المصادر المجردة. إذ بذلک يحفظ الفرق بينهما و لا يتوقّف انحفاظ الفرق على أخذ النسبةَ فى كلّ من القسمين من المصادر.
- بل يمكن افتراض دخوله فى مدلول المادة و لهذا نجده محفوظاً فى سائر مشتقات المادة. فالبيان المذكور ينفع لتصوير الفرق بين مدلول المصدر و مدلول اسم المصدر لا لبيان انّ هيئة المصدر لها مدلول قد وضعت لإفادته إِلَّا أن يقال انَّ مرجع هذا إلى ذاک.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٨

٢- هيئة المصدر

- و يتوقّف هذا الوجه إلى انحصار ملاک الفرق بين المصدر و اسم المصدر فيما ذكر، فانَّ الفرق بينهما ممَّا لا إِشكال فيه عرفاً إلا انَّه يمكن أن يكون لأحد اعتبارات أخرى.
- الاعتبار الأول: انَّ المصدر موضوع للفعل و اسم المصدر موضوع للانفعال.
- و هذا الاعتبار يمكن استبعاده بعدم الفرق بين الفعل و الانفعال فان كليهما من المصادر.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٨

٢- هيئة المصدر

- الاعتبار الثانى: انَّ المصدر موضوع للفعل و اسم المصدر للنتيجة المتولدة منه.
- و هذا أيضا بظاهره ينفيه عدم توقّف الفرق بينهما على أن يكون الفعل توليديّاً بحيث تكون له نتيجة خارجية.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٨

٢- هيئة المصدر

- الاعتبار الثالث: انَّ العقل و العرف يحلل الفعل فى عالم المفهوم و التصوّر إلى مرحلتين:
- إِحداهما: الفعل بما هو حدث يصدر من فاعل.
- وَ الأخرى: الفعل بما هو موجود بالذات فى الخارج

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٨

٢- هيئة المصدر

- و هذا واضح جداً فى مثل الخلـق و المخلـوق و الإيجـاد و الوجـود فإنَّهما رغم وحدتهما بحسب الواقـع و الحقيقـة بينهمـا فـرق واضـح بحسب عالم المفهوم. فان المخلوق و الموجود كأنَّهما نتيجة الخلـق و الإيجاد، فنفس المعنى يقال فى باب المصادر و أسماء المصـادر و إن كان التحليل المذكور أخفى فيها من المثالين.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٨

۲- هيئة المصدر

- فالقيام تارة: يلحظ بما هو حدث و إيجاد فيكون معنى مصدريّاً. و أخرى: يلحظ بما هو موجود فى الخارج فيكون اسم المصدر. و هذا الاعتبار الثالث يلتقى فى الحقيقة بالنحو الثالث الّذى ذكرناه لتصوير دلالة المصدر على معنى إضافى و قد عرفت انَّه يلائم مع كون هذا المعنى الإضافى مأخوذاً فى نفس مدلول المادة.
- و منها- انّا نرى الفرق عرفاً بين المصادر المجرّدة و المزيدة فالخروج ليس هو الإخراج رغم وحدة المادة فيهما، ممَّا يكشف عن إفادة هيئات المصادر لمعنى زائد يختلف باختلافها.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۹

٢- هيئة المصدر

- و هذا الوجه لا مأخذ له أيضا، إذ لا موجب لافتراض منشأ للفرقٍ بين المصادر بلحاظ مدلول هيئاتها، َبل يمكن أن يكون الفرق ناشئاً من وضعها بإزاء مبادئ مختلفة. فالخروج موضوع بإزاء فعل الخروج، و الإخراج بإزاء سنخ خاص منه و هو الخروج التحميلى، و الاستخراج بإزاء سنخ آخر و هو الخروج المطاوعى و هكذا.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣١٩

۲- هيئة المصدر

- و منها- عدم صحة إضافة بعض المصادر إلى الفاعل لها بل إلى القابل لها، فإذا أخرج زيد عمراً مثلًا لا يصحّ أن يقال خروج زيد بل خروج عمرو، ممَّا يعنى أخذ نسبة المبدأ إلى القابل أو الفاعل أو إليهما فى المصادر زائداً على معنى مباديها. و إلَّا فمبدأ الخروج نسبتهَ إلى فاعله و قابله على حدّ واحد.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۹

۲- هيئة المصدر

- و فيه: انّا بيَّنا آنفاً انقسام الفعل فى عالم المفهوم إلى مرحلتين مرحلة التكوين و ~~مرحلة التكوين~~ و مرحلة التكون، و نضيف عليه فى المقام: بأن مرحلة التكوين أيضا يمكن أن يحلل عرفاً إلى التكوين الفاعلى و التكوين القابلى، فيوضع بعض المصادر بإزاء الفعل الملحوظ فى مرحلة تكوينه الفاعلى و بعضها بإزاء الفعل الملحوظ فى مرحلة تكوينه القابلى أو الأعم منه و من الفاعلى.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۹

٢- هيئة المصدر

- و هكذا يتّضح: أن وضع هيئة المصدر لمعنى حرفى بالنحو الّذى يرجع إلى نسبة ناقصة أو إلغاء لحاظ عدم الانتساب ممَّا لا دليل عليه، بل البرهان على خلافه.

۲- هيئة المصدر

- و امّا وضعها لمعنى حرفى بالنحو الثالث الّذى شرحناه فهو أمر معقول ثبوتاً، و لا شک إثباتاً فى مساعدة الوجدان على استفادة هذا المعنى الحرفى من الكلمة، و لكن لا معين لكون الهيئة المصدرية موضوعة لإفادته لإمكان كونه مأخوذاً فى نفس مدلول المادة بمعنى وضعها للحدث الملحوظ على ذلک الوجه،

بحوث فى علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۹

٢- هيئة المصدر

- و لهذا نرى انَّ هذه النكتة محفوظة و مستفادة من المادة حتى فى ضمن هيئة أخرى كهيئة الفعل، فإذا ثبت انَّ هيئة الفعل غيرموضوعة لإفادة هذه النكتة- كما أشرنا سابقاً- تبرهن كونها مأخوذة فى مدلول المادة السارية، و بهذا يكون الفرق بين المصدر و اسم المصدر محفوظاً بين مادة الاشتقاق السارية و اسم المصدر.
- و بذلک يتبين أن **اسم المصدر اسبق رتبة من مادة الاشتقاق بكلّ صيغها بما فيها المصدر أسبقية البسيط على المركب**، و **انَّ المصدر أسبق رتبة من الفعل بنفس النكتة**، و **انَّ الفعل و كلّ جملة تامة أسبق رتبة من الجملة الناقصة** على ما أشرنا إلى نكتته سابقاً.

بحوث فى علم الأصول ؛ ج١ ؛ ص٣٢٠

۲- هيئة المصدر

- و أمَّا المشتق فهو فی رتبة الجملة الناقصة، بنـاء علـی التركيـب فـی مفاده بالنحو الّذی يأتی إِن شاء اللَّه.
-
-
- (۱)- أجود التقريرات ج ۱ ص ۶۳
- (۱)- أجود التقريرات ج ۱ ص ۶۳
- صدر، محمد باقر، بحوث فی علم الأصول - قم، چاپ: سوم، ۱۴۱۷ ق.

۶۰ بحوث فی علم الأصول ؛ ج۱ ؛ ص۳۱۹